الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع، إلا ان الظروف التي يعيشها الشعب هناك والحصار الذي تحكمه كل من اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية حوله، والتي استطاعت ان تجند نظم الحكم العربي لصالحه تحت ما يسمى مكافحة الارهاب الدولي، فإن هذا الكفاح وحده ليس كفيلاً بالضغط على اسرائيل، إلى درجة كافية، لتقبل بالشروط العربية، خاصة واننا نعلم انها لا تناضل من أجل قطعة ارض هنا او هناك، أو مستعمرات استولت عليها ويمكن ان تتخلى عنها، بل إنها، في الحقيقة، تدافع عن وجودها الاستعماري العنصري ذاته؛ وأن التخلي عن الطابع الاستعماري العنصري لن يكون إلا تحت ضغط شديد يدفعها إلى ذلك.

بمعنى ان مفاوضات كهذه محكوم عليها بالفشل سلفاً، خاصة وانه ليس لدى الاطراف العربية، حالياً، مساندة دولية تعادل المساندة الاميركية لاسرائيل، المتمثلة في التحالف الاستراتيجي بينهما، لا سيما بعد ان رفض الاتحاد السوفياتي، أو تحفظ، على فكرة الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني.

كذلك ليس هناك ما يدل على استعداد أي من اسرائيل أو سوريا للتفاوض المباشر، قبل انهاء التفاوض بين الأردن واسرائيل على الأقل. ولا ينتظر أن يبدي أيهما هذا الاستعداد، إذ ترى اسرائيل ان نتائج التفاوض مع الأردن، كجانب أضعف، يمكن ان تقود الى اسس التفاوض مع سوريا؛ وان سوريا، حينئذ، سيضعف مركزها لانها ستجد نفسها وحيدة في الميدان، الأمر الذي يقودها إلى مائدة المفاوضات، راضية او كارهة، مما يسهل على إسرائيل فرض شروطها، خاصة وان سوريا بذلك تفقد، تقريباً، جميع احتمالات الدعم العربي، عدا لبنان، الذي يعتبر في النهاية، قوة محدودة قد تكون مؤثرة في الدفاع ولكن يصعب تحولها إلى الهجوم: كما أن لبنان المنهك، جراء الحرب الأهلية، لن يكون قادراً، أو راغباً، في التورط في صراع مسلح مرة أخرى.

وهنا يمكن لاسرائيل أن تطالب ببقاء الجولان منزوعة السلاح مع الاحتفاظ ببعض النقاط الهامة فيها، وبحق المرور إليها، وبأن يكون لها دور في الادارة المدنية باعتبار وجود مستوطنين عليها. وفي أحسن الاحوال، فانه يمكن الاتفاق على انسحاب إسرائيل من الجولان مع بقائها منزوعة السلاح والاعتماد على نظام إنذار مبكر متقدم محمول جواً، أو بمعاونة الأقمار الاصطناعية الأميركية. ولا يتحقق هذا الحل إلا بدعم سوفياتي لسوريا يمكن ان يهدد بتحول الميزان العسكري بين سوريا واسرائيل لصالح سوريا، وبحيث تصبح العودة إلى الصراع المسلح خياراً محتملاً.

إذا تمت التسوية من خلال مفاوضات مباشرة بين الأطراف العربية وإسرائيل، فإن الولايات المتحدة الأميركية ستقوم بعرضها على مجلس الأمن للتصديق عليها، وبحيث تلتزم الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس بعدم إمداد أطراف الصراع بالسلاح، بما يغير من الميزان العسكري بين العرب وإسرائيل، وبحيث تضمن التفوق الدائم لاسرائيل. وهنا لا تكون لدى أصدقاء العرب في الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية فرصة للمناورة، إذ كيف يمكنهم أن يرفضوا ما قبله، فعلاً، أطراف الصراع؟ وهل سيكونون عرباً أكثر من العرب انفسهم؟ وبهذا تنقلب إمكانيات الأصدقاء. فبدلاً من ان يكونوا دعماً للميزان العسكري العربي، يصبحون قيداً عليه، بل وربما يكونون أكثر تشدداً في تنفيذه من أعدائهم، وهكذا تنتقل مسؤولية الصراع من الجيل الحالي إلى أجيال تالية، في ظروف أخرى.